

هنا ولم سقطت المطالبة لا لخلال البين ثم ذكر في شرح الفرج ان
 سقوط المطالبة بالوط في الذر لا ينافي في عدم حصول الفدية بالوط فيه
 لانه لا يلزم من سقوطها حصول الفدية انتهى واعترضه بخلافه
 لان اذ في عدم حصول الفدية مع سقوط المطالبة والخلال البين
 ثم ذكر انه ان ارد بعد حصولها عدم حصولها على الوجه الشرعي
 مع اخلال البين وانتها المطالبة فلا اشكال انتهى والمجيب يدين
 بقدر علي رفايه ليس ما تعامل يطالب بالوط او الطلاق بخلاف
 المجس ظمنا فان امتنع من الوط او الطلاق طلق عليه الحاكم المطلقة
 واحدة نيابة عنه بسا لها بشرط حضوره عنده ليثبت امتناعه
 حتى لو شهد عدلان انه ابي ومضت المدة وهو امتنع لم يطلق
 عليه بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعد رجسوه بقوار
 او عينية او تمرد فلا يشترط حضوره بل يطلق عليه في غيبته
 قال الدراري وكيفية تطلقه ان يقول او تعة علي فلا تة عن
 فلان طلقة او حكمت عليه في زوجته بطلقة او نحو ذلك ولو
 طلق عليه بعد وطئه او طلاقه لم يقع وان لم يعلم به او طلق عليه
 ثم طلق الزوج او وقع التطلق معا فقد اجمعا ولو طلق عليه مع
 وطئه لم يقع كما جنة فيج مشايخنا **فصل** في الظهار والظهار
 شرعا ان يقول الرجل الذي يبيع طلاقه ولو عبه الزكافر وخصيا او حيا
 ومسس حاو سكران بخلاف من لا يبيع طلاقه كصبي ومجنون
 ومكره **لزوجه** اي في حقها وان لم يخاطبها ورأته ومعذرة ومجنون
 ودرمضة ورتقا ورتا وكافرة ورجعية وحائضا ومعتدة عن شهة

بخلاف